

انتعاش الاقتصاد العالمي يحفز نمو الاسواق

أبرز النقاط:

- نمو مؤشر مديري المشتريات الصناعي الأمريكي بأسرع وتيرة يسجلها منذ 2007
- نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بمعدل 6.4% في الربع الأول من 2021
- رئيس الاحتياطي الفيدرالي يؤكد أن الضغوط التضخمية مؤقتة
- بنك إنجلترا يبقى على الوضع الراهن دون تغيير

الولايات المتحدة الأمريكية

ملاحظات رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي

شهدنا الأسبوع الماضي بداية محادثات البنوك المركزية بشأن تقليص السياسات التيسيرية، مع وجود العديد من التحفظات. وأدلى رئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول بشهادته أمام لجنة قال فيها إن "التضخم كان أكبر من المتوقع، إلا أنه قد يتوازن". بالإضافة إلى ذلك، تأثر جزء كبير من معدل التضخم بشكل مباشر بأسعار السيارات والشاحنات المستعملة، ومن المرجح أن تتوقف هذه الأسعار عن الزيادة. وساهمت شهادة باول في تعزيز معنويات المستثمرين وأدت إلى صعود سوق الأسهم. وإذا ألقينا نظرة على توجهات أسعار الفائدة في الولايات المتحدة من خلال العقود الآجلة للأموال الفيدرالية، تشير توقعاتنا إلى أن هناك فرصة بنسبة 50% لرفع أسعار الفائدة في يوليو 2022 وفرصة تصل إلى حوالي 84% لرفعها في نوفمبر 2022. وبناء على ذلك، شهد مؤشر الدولار اتجاهاً صعودياً، إذ ارتفع بنسبة 2.59% الشهر الماضي.

البيانات الأمريكية

شهد مؤشر مديري المشتريات الصناعي أسرع وتيرة توسع منذ عام 2007. وتعزى تلك الأرقام بصفة رئيسية إلى تخفيف التدابير الاحترازية والقيود المتعلقة باحتواء الجائحة، هذا إلى جانب تحسن الأنشطة الاقتصادية التي بدأت تكتسب زخماً بفضل دعم الاحتياطي الفيدرالي. وبلغت قراءة مؤشر مديري المشتريات الصناعي 62.6 في شهر يونيو، في حين وصل مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات إلى 64.8 خلال نفس الفترة. وإذا ألقينا نظرة من منظور الاقتصاد الكلي للولايات المتحدة، نلاحظ أن البيانات النهائية لنمو الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول من عام 2021 كانت ثابتة عند مستوى 6.4% مما يدل على مرونة أكبر اقتصاد على مستوى العالم وفعالية السياسات المالية والنقدية التي تم وضعها لدعم وتعزيز الاقتصاد الأمريكي خلال الجائحة. من جهة أخرى، ارتفعت الأسهم الأسبوع الماضي بعد أن أظهرت البيانات تحسن وتيرة النمو الاقتصادي وأضفت أجواء من الارتياح على الأسواق التي تأثرت بتلميحات الاحتياطي الفيدرالي بتشديد سياساته النقدية.

من جهة أخرى، صدرت بيانات مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي يوم الجمعة وكشفت عن زيادة بنسبة 0.5%، أقل بقليل من توقعات السوق البالغة 0.6%. وتتم مراقبة هذا المؤشر عن كثب من قبل الأسواق والاحتياطي الفيدرالي نظراً لقياسه نفقات المستهلكين. وقد ساهمت تلك البيانات في التخفيف من حدة مخاوف الأسواق تجاه الضغوط التضخمية.

أوروبا والمملكة المتحدة

مؤشر مديري المشتريات في الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة

كشف مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات في منطقة اليورو عن نمو القطاع الخاص بأسرع وتيرة يشهدها منذ 15 عاماً بوصوله إلى 58. من جهة أخرى، واجهت أوروبا زيادة معدلات التضخم ونمو في الطلب الذي كان من الصعب تلييته. وأخيراً، كشف مؤشر مديري المشتريات للقطاع الصناعي في المملكة المتحدة ارتفاع أسعار المدخلات التي لا يستطيع المصنعون تحملها. وهناك تكهنات بأن وتيرة التوسع ربما تكون قد بلغت ذروتها في المملكة المتحدة، إلا أن تخفيف القيود المرتبطة باحتواء الجائحة وبداية موسم الصيف قد يساهمان في تعزيز النمو.

كلمة لاجارد

اقترحت كريستين لاجارد، رئيسة البنك المركزي الأوروبي، استراتيجية جديدة لدور البنوك المركزية في تغيير المناخ والسياسة النقدية. بالإضافة إلى ذلك، صرحت لاجارد أن المستوى المستهدف للتضخم محدد عند مستوى "أقل من 2%" لكنه قريباً منه" وأنه سيتم اتخاذ تدابير بديلة لمواجهة ارتفاع تكلفة الإسكان على الأسر.

اجتماع بنك إنجلترا

صوتت لجنة السياسة النقدية بالإجماع على إبقاء سعر الفائدة دون تغيير عند مستوى 0.10% في اجتماع يونيو. وكانت نتيجة تصويت الأعضاء 8-1 لإبقاء المستويات المستهدفة للتيسير الكمي دون تغيير عند مستوى 895 مليار جنيه استرليني (875 مليار جنيه استرليني من السندات الحكومية، 20 مليار جنيه استرليني من سندات الشركات). وعلى غرار الاجتماع الذي عقد في شهر مايو الماضي، صوت كبير الاقتصاديين آندي هالدين لصالح خفض المستوى المستهدف إلى 845 مليار جنيه استرليني (825 مليار جنيه استرليني من السندات الحكومية، و 20 مليار جنيه استرليني من سندات الشركات). ويصادف اليوم اجتماع السياسة الأخير للسيد/ هالدين. أما على صعيد التطورات الاقتصادية، لاحظت لجنة السياسة النقدية وجود مؤشرات إيجابية تعكسها بيانات النشاط الاقتصادي منذ صدور تقرير السياسة النقدية لشهر مايو. إذ سلطت الضوء على معدلات النمو عالمياً وفي المملكة المتحدة بوتيرة أقوى مما كان متوقفاً، بما في ذلك التحسن الواضح بصفة خاصة بالنسبة للخدمات الموجهة للمستهلكين التي أعيد فتح أنشطتها في أبريل. وفيما يتعلق بالتوقعات المستقبلية للسياسات، أشار محضر الاجتماع إلى أنه في حين ينظر للمخاطر على أنها قد بدأت في التراجع، إلا أن السياسات يجب أن تظل "تتجه بقوة ضد المخاطر غير المتوقعة ... وتضمن عدم تقويض الانتعاش من خلال التشديد المبكر للسياسة النقدية".

حركة الأسواق

أداء أسواق صرف العملات الأجنبية

فقد الدولار الأمريكي زخمه الأسبوع الماضي وانخفض من مستوى 92.313 إلى 91.605 يوم الجمعة وتمكن الجنيه الإسترليني من الوصول إلى مستوى 1.4001 قبل أن يتراجع إلى 1.39 بعد قراءة المستثمرين لمضمون اجتماع السياسة النقدية لبنك إنجلترا.

السلع

ساهم ارتفاع الطلب ومستويات مخزونات النفط في تمهيد الطريق لزيادة إنتاج الأوبك وحلفائها. وقد تجاوزت أسعار النفط مستوى 70 دولاراً في ظل إعادة فتح الاقتصاد وعودة الأنشطة إلى مستوياته الطبيعية على مستوى العالم.

الكويت

الدينار الكويتي

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30105.

أسعار العملات 27 - يونيو - 2021

Currencies	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.1883	1.1848	1.1975	1.1935	1.1740	1.2135	1.1950
GBP	1.3824	1.3787	1.4001	1.3879	1.3680	1.4075	1.3900
JPY	110.24	109.71	111.11	110.79	108.75	112.70	110.56
CHF	0.9212	0.9142	0.9237	0.9170	0.8980	0.9375	0.9144

© Copyright Notice. The Weekly Money Market Report is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. This report and other NBK research can be found in the "News & Insight" section of the National Bank of Kuwait's website. Please visit our website, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Treasury Group, Tel: (965) 2221 6603, Fax: (965) 2229 1441, Email: tsd_list@nbk.com